الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

وزارة المالية

تقرير

النفقات الجبائية

لسنة 2025

(ملحق بمشروع قانون المالية الأصلي لعام 2027)

طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون النظامي رقم 2018-039 يلغي ويحل محل القانون رقم 78-011 بتاريخ 19 يناير 1978، المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية؛ يرفق هذا الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2027.

ملحق 18

اكتوبر 2026

الفهرس

العنوان..... 2
قائمة الاختصارات 3
الملخص 4
المقدمة..... 5
I. الإطار المفاهيمي..... 8
1. القاعدة الضريبية باعتبارها قاعدة قانونية..... 8
2. النظام الضريبي المرجعي..... 10
3. مفهوم النفقة الضريبية..... 12
II. تحليل الإعفاءات الضريبية (مصفوفة الإعفاءات الاستثنائية)..... 14
1. توزيع الإعفاءات الضريبية حسب مصادرها القانونية..... 14
2. توزيع الإعفاءات الضريبية حسب نوع الضريبة..... 13
3. توزيع الإعفاءات الضريبية حسب أهدافها..... 13
4. توزيع الإعفاءات الضريبية حسب طبيعتها 15
6. توزيع الإعفاءات الضريبية حسب المستفيدين..... 13
7. توزيع الإعفاءات الضريبية حسب قطاع النشاط..... 14
8. الإعفاءات الضريبية الملغاة والإعفاءات الجديدة..... 15
III. تقييم النفقات الضريبية..... 16
1. عرض موجز للنفقات الضريبية..... 14
2. النفقات الضريبية حسب الضريبة والرسم 2019 - 2024 14
3. النفقات الضريبية حسب فئات الضرائب والرسوم 15
4. النفقات الضريبية حسب نوع الجباية..... 16
5. نفقات ضريبة القيمة المضافة (الضريبة الداخلية والضريبة عند الاستيراد..... 16
6. نفقات ضريبة القيمة المضافة الداخلية حسب قطاع النشاط..... 18
7. النفقات الضريبية المتعلقة بالائتمان الضريبي..... 19
الخاتمة..... 20

الملاحق

- منهجية التقييم
- النظام الضريبي المرجعي (SFR)
- مصفوفة الإعفاءات الضريبية
- جرد المصادر القانونية

قائمة الجداول

الجدول 1: توزيع الإعفاءات الضريبية حسب المصادر القانونية..... 12
الجدول 2: توزيع الإعفاءات الضريبية حسب نوع الضريبة؛ 12
الجدول 3: توزيع الإعفاءات الضريبية حسب أهدافها؛..... 12
الجدول 4: توزيع الإعفاءات الضريبية حسب طبيعتها؛..... 12
الجدول 5: توزيع الإعفاءات الضريبية حسب المستفيدين؛..... 12
الجدول 6: توزيع الإعفاءات الضريبية حسب قطاع النشاط؛..... 12
الجدول 7: الإعفاءات الضريبية الملغاة؛..... 12
الجدول 8: الإعفاءات الضريبية الجديدة..... 12
الجدول 9: النفقات الضريبية لسنتي 2019 و2024؛..... 13
الجدول 10: النفقات الضريبية حسب طبيعة الضريبة؛..... 13
الجدول 11: النفقات الضريبية حسب فئة الضريبة؛..... 14
الجدول 12: النفقات الضريبية حسب نوع الجباية؛..... 15
الجدول 13: نفقات ضريبة القيمة المضافة الداخلية/ضريبة القيمة المضافة عند الاستيراد؛..... 16
الجدول 14: النفقات الضريبية حسب قطاع النشاط..... 16
الجدول 15: النفقات الضريبية المتعلقة بالائتمان الضريبي؛..... 16

ملخص التقرير

يمثل تقرير النفقات الضريبية لسنة 2025 التمرين السنوي الثالث للتقييم المنهجي للحوافز الضريبية في موريتانيا، وقد أعدته وحدة السياسة الجبائية بوزارة المالية.

ويهدف إلى تعزيز الشفافية في الميزانية، وتحسين ترشيد الحوافز الضريبية، ودعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الضريبية والمالية العامة.

ويندرج التقرير في إطار التطبيق الفعلي للمبادئ الدستورية المتعلقة بالمساواة أمام الضريبة والشرعية الضريبية.

ويسعى، على وجه الخصوص، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الإعفاءات الضريبية وجردها وتصنيفها؛
- تقييم كلفتها على الميزانية مقارنة بالنظام الضريبي المرجعي (SFR)؛
- تقدير مدى اتساقها مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة لها ؛
- ترشيد الإعفاءات الضريبية في ضوء فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية؛
- توفير معلومات رقمية تساعد على ترشيد الخيارات المتعلقة بالميزانية والسياسة الضريبية وتحسين تعبئة الإيرادات الضريبية الداخلية؛

وقد أتاح تقرير سنة 2025 جرد 1046 إعفاءاً ضريبياً استثنائياً مستمداً من16 مصدراً قانونياً مختلفاً.

- وتضم المدونة العامة للضرائب (CGI) غالبية هذه الإعفاءات (594 إعفاءاً).
- كما أن جزءاً مهماً من الإعفاءات أُقر بموجب نصوص تنظيمية، مما يبرز دوراً مهماً للسلطة التنفيذية في مجال يندرج، من حيث الأصل، ضمن اختصاص السلطة التشريعية.
- وتتمثل القطاعات الأكثر استفادة فيقطاعات المنتجات الغذائية والأدوية والمناجم والصناعة، فضلاً عن المحروقات؛

ومن حيث النسب:

- تمثل الإعفاءات الكلية 952من الإعفاءات، وهو ما يعكس ضعف استهداف أنظمة الحوافز الضريبية؛
- وأهم المستفيدين هم:
  - الأسر (43,9% من الإعفاءات)،
  - المؤسسات الخاصة (40,8%)،

- تليها المؤسسات العمومية والجمعيات والمنظمات الدولية.
- وبحسب أهدافها، تسعى الإعفاءات أساساً إلى غايات:
  - اجتماعية (51%)،
  - اقتصادية (44%).

وتبلغ النفقات الضريبية المقدرة لسنة 2025 ما قدره 17.634.008.923 أوقية (MRU)، وهو ما يمثل:

- 3.73% من الناتج المحلي الإجمالي،
- 16,67% من إيرادات الميزانية،
- 25,48% من الإيرادات الضريبية العمومية؛

وقد شهدت النفقات الضريبية ارتفاعاً خلال الفترة الأخيرة، إذ انتقلت من نحو 10,7 مليارات أوقية (MRU) سنة 2023 إلى 17,6 ملياراً سنة 2024، ثم بلغت 25,4 ملياراً سنة 2025، ويُعزى ذلك أساساً إلى توسيع نطاق التقييم وتحسين منهجية الاحتساب.

وبالنسبة لسنة 2025:

- تتركز 92% من خسائر الإيرادات في الضرائب والرسوم على الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة، الرسوم الجمركية، الإتاوة الإحصائية، وضرائب الاستهلاك).
- وتمثل الجباية عند الحدود (الواردات) قرابة 78% من إجمالي النفقات الضريبية المقدرة.
- ويتمثل أهم بندين من حيث الكلفة في:
  - الرسوم الجمركية (42,7% من إجمالي النفقات الضريبية)،
  - ضريبة القيمة المضافة (الداخلية وعند الاستيراد)، بنسبة 43,66% من إجمالي النفقات الضريبية.

ولا يزال التقييم جزئياً، إذ لا يشمل سوى 9 ضرائب ورسوم،إلا أن ما تم تقييمه من ضرائب يشكل أهم المداخيل الضريبية .

وخلاصة القول، يبرز تقرير النفقات الضريبية لسنة 2025 الوزن الكبير جداً لهذه النفقات على الميزانية وضرورة إجراء مراجعة استراتيجية للإعفاءات بما يحسن استهدافها وفعاليتها الاقتصادية والاجتماعية وعدالتها الضريبية.

كما يمثل التقرير أداة أساسية لدعم إصلاح السياسة الضريبية والتعبئة المستدامة للموارد الداخلية.

ويوصي التقريري نهايته ، على وجه الخصوص، بما يلي:

يمثل تقرير النفقات الضريبية لسنة 2025 التمرين السنوي الثالث للتقييم المنهجي للحوافز الضريبية في موريتانيا، وقد أعدته وحدة السياسة الجبائية بوزارة المالية.

ويهدف إلى تعزيز الشفافية في الميزانية، وتحسين ترشيد الحوافز الضريبية، ودعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الضريبية والمالية العامة.

ويندرج التقرير في إطار التطبيق الفعلي للمبادئ الدستورية المتعلقة بالمساواة أمام الضريبة والشرعية الضريبية.

ويسعى، على وجه الخصوص، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الإعفاءات الضريبية وجردها وتصنيفها؛
- تقييم كلفتها على الميزانية مقارنة بالنظام الضريبي المرجعي (SFR)؛
- تقدير مدى اتساقها مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة لها ؛
- ترشيد الإعفاءات الضريبية في ضوء فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية؛
- توفير معلومات رقمية تساعد على ترشيد الخيارات المتعلقة بالميزانية والسياسة الضريبية وتحسين تعبئة الإيرادات الضريبية الداخلية؛

وقد أتاح تقرير سنة 2025 جرد 1046 إعفاءاً ضريبياً استثنائياً مستمداً من16 مصدراً قانونياً مختلفاً.

- وتضم المدونة العامة للضرائب (CGI) غالبية هذه الإعفاءات (594 إعفاءاً).
- كما أن جزءاً مهماً من الإعفاءات أُقر بموجب نصوص تنظيمية، مما يبرز دوراً مهماً للسلطة التنفيذية في مجال يندرج، من حيث الأصل، ضمن اختصاص السلطة التشريعية.
- وتتمثل القطاعات الأكثر استفادة فيقطاعات المنتجات الغذائية والأدوية والمناجم والصناعة، فضلاً عن المحروقات؛

ومن حيث النسب:

- تمثل الإعفاءات الكلية 952من الإعفاءات، وهو ما يعكس ضعف استهداف أنظمة الحوافز الضريبية؛
- وأهم المستفيدين هم:
  - الأسر(43,9% من الإعفاءات)،
  - المؤسسات الخاصة (40,8%)،
  - تليها المؤسسات العمومية والجمعيات والمنظمات الدولية.

المقدمة

يقضي مبدأ دستوري عالمي راسخ بأن المواطنين متساوون أمام القانون (المادة 1 من دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية).
وفي السياق نفسه، ونتيجةً لهذا المبدأ، يكرس الدستور مبدأً آخر مكملاً يتمثل في مساواة المواطنين أمام الضريبة: «المواطنون متساوون أمام الضريبة. وعلى كل واحد منهم أن يساهم في الأعباء العامة بحسب قدرته التكليفية. ولا يجوز إنشاء أي ضريبة إلا بموجب قانون» (المادة 20 من الدستور).

غير أننا سنبين في هذا التقرير، وهو موضوعه، أن عدداً كبيراً من الأحكام الضريبية (1046 إعفاءاً تم جردها حتى الآن) يشكل استثناءً من هذه القواعد الدستورية الأساسية والوجيهة.
وتمنح الإعفاءات الضريبية مزايا وامتيازات ضريبية مهمة لبعض فئات المكلفين بالضريبة، لتحقيق أهداف ودواعٍ اقتصادية واجتماعية محددة.

وغالباً ما تكون كلفة هذه الإعفاءات مرتفعة بالنسبة لميزانية الدولة، وهو ما يجعلها رهانا رئيسياً من رهانات السياسة الضريبية واستراتيجية التنمية.
وسيسعى هذا التقرير حول النفقات الضريبية إلى تحديد هذه القواعد الضريبية الاستثنائية، وبيان طبيعتها وتصنيفها وقياس كلفتها على المجتمع.

وتتمثل الأهداف المنشودة في:

- المساهمة في الحد من كل مصدر لعدم المساواة بين المكلفين بالضريبة، وفقاً للمبادئ العامة للقانون؛
- ترشيد المالية العامة من خلال التخصيص الفعال للمزايا الضريبية؛
- توفير عناصر ملائمة لتوسيع الوعاء الضريبي؛
- المساهمة في التعبئة المثلى للموارد الداخلية؛
- إبراز الاختلالات المحتملة في النظام الضريبي الاستثنائي تمهيداً لمراجعتها؛
- توفير معلومات تحليلية رقمية لإثراء النقاشات المتعلقة بخيارات سياسة الميزانية؛
- إضفاء مزيد من المصداقية على قوانين المالية السنوية.

يشرح هذا التقرير في فصله الأول المفاهيم الأساسية المرتبطة بمفهوم النفقة الضريبية، ثم يتناول تحليل الإعفاءات الضريبية .
ثم يعرض منهجية تقييم النفقات الضريبية، تليها نتائج التقييم.

I. تحليل الإعفاءات الضريبية
(مصفوفة الإعفاءات الاستثنائية)

أتاح عمل دقيق في مجال الحصر والجمع والتوثيق القانوني والتصنيف إعداد جرد يضم 1046 إعفاءاً من إعفاءات الإعفاء الضريبي موزعة على 16 مصدراً قانونياً مختلفاً.

وقد مكّن التوثيق القانوني المنجز من التحقق من المصدر القانوني لكل إعفاء ومن سريان مفعوله.
وتتيح التصنيفات المختلفة فهماً أفضل لرهانات الإعفاءات الضريبية باعتبارها أداة أساسية للسياسة الاقتصادية للبلد ولأولويات البرامج الاجتماعية والاقتصادية.
وتوفر مصفوفة الإعفاءات الضريبية المعدة على هذا النحو رؤية معمقة للسياسات الضريبية للبلد، وتبين كيفية استخدام الحكومة للسياسة الضريبية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية متعددة.

1. توزيع الإعفاءات الضريبية حسب مصادرها القانونية

تتمثل أولى مصادر الإعفاءات الضريبية بطبيعة الحال في المدونة العامة للضرائب (CGI)، التي تتضمن 594 إعفاءاً ضريبياً استثنائياً.
وفي الواقع، أُقرت 270 من الإعفاءات الضريبية بموجب نصوص تنظيمية (مراسيم، مقررات، تعاميم...). كما أُقرت 29 من هذه الإعفاءات بموجب قوانين مالية (قانون المالية الأصلي 2006؛ قانون المالية الأصلي 2011؛ قانون المالية الأصلي 2013؛ قانون المالية المعدل 2022) من دون أن تدمج لاحقاً في المدونة العامة للضرائب.

وتتضمن المدونات القطاعية (مدونة الاستثمارات، مدونة المعادن، مدونة المحروقات، ومدونة الهيدروجين الأخضر) 72 إعفاءاً ضريبياً استثنائياً. كما تتضمن الأنظمة الخاصة ببعض الهيئات والشركات العمومية (البنك المركزي الموريتاني BCM، والشركة الموريتانية للكهرباء SOMELEC) 15 إعفاءاً استثنائياً. ويستحدث القانون الجديد للشركات الناشئة 15 إعفاءاً ضريبياً استثنائياً جديداً، كما يتضمن القانون الجديد للمنطقة الحرة 15 إعفاءاً ضريبياً استثنائياً.

ويبين العدد المرتفع للإعفاءات الضريبية الاستثنائية المقررة بموجب نصوص تنظيمية أهمية دور السلطة التنفيذية في هذا المجال الذي يندرج، من حيث الأصل، ضمن اختصاص السلطة التشريعية.

وبوجه أعم، يعطي توزيع الإعفاءات الضريبية حسب مصادرها القانونية فكرة عن استخدام مختلف القطاعات العمومية لأدوات السياسة الضريبية لتحقيق أهداف سياساتها القطاعية.

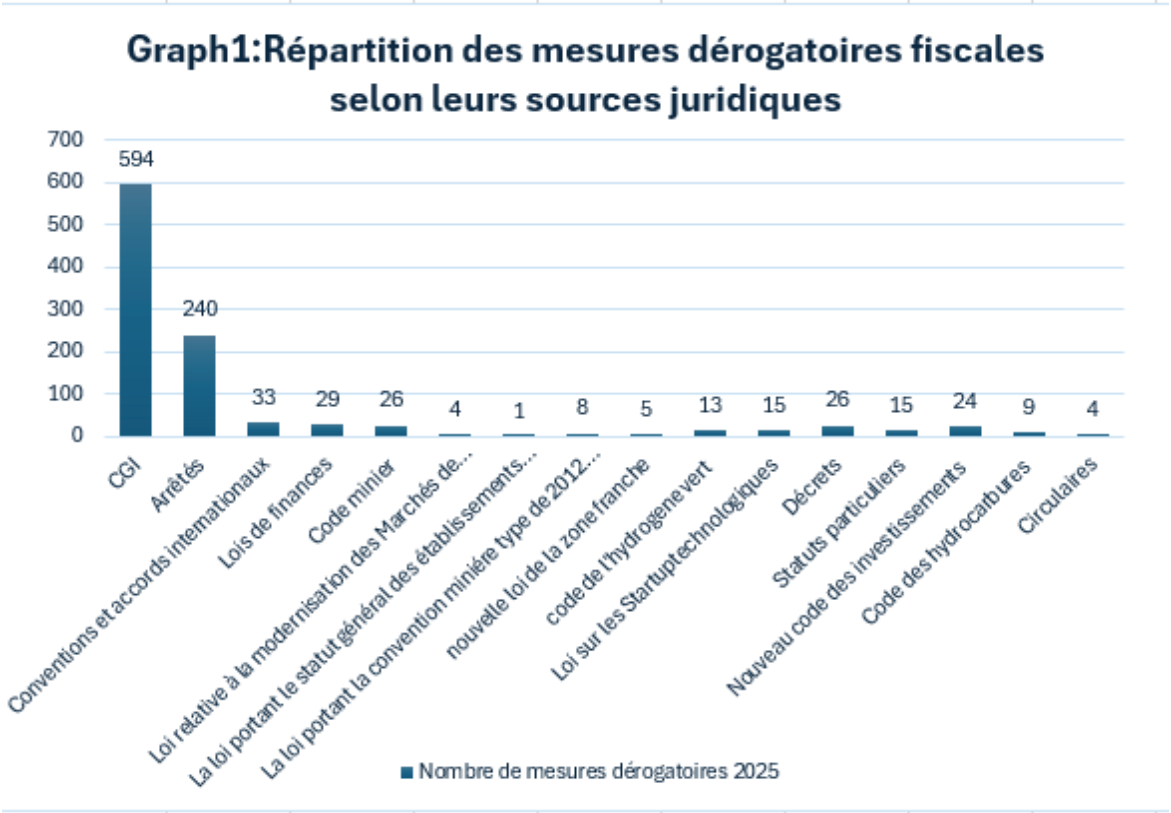
كما يعكس في بعض الحالات استخداماً غير متحفظ للإعفاءات الضريبية على حساب إيرادات الميزانية، ويبرز في الوقت ذاته الدور المركزي لوزارة المالية في مجال السياس

الجدول 1

Tableau1 : Répartition des mesures fiscales dérogatoires selon leurs sources juridiques

Nature du texte juridique	mesures	Pourcenta-ge
CGI	594	56,79%
Arrêtés	240	22,94%
Conventions et accords internationaux	33	3,15%
Lois de finances	29	2,77%
Code minier	26	2,49%
Loi relative à la modernisation des Marchés de capitaux	4	0,38%
La loi portant le statut général des établissements et sociétés publics.	1	0,10%
La loi portant la convention miniére type de 2012 modifié en 2025	8	0,76%
nouvelle loi de la zone franche	5	0,48%
code de l'hydrogene vert	13	1,24%
Loi sur les Startuptechnologiques	15	1,43%
Décrets	26	2,49%
Statuts particuliers	15	1,43%
Nouveau code des investissements	24	2,29%
Code des hydrocarbures	9	0,86%
Circulaires	4	0,38%
Total:	1046	100%

Sources : Construction de l'UPF



2. توزيع الإعفاءات الضريبية حسب نوع الضريبة

تتعلق غالبية الإعفاءات الضريبية (572 إعفاءاً من إعفاءات الإعفاء الضريبي) بضريبة القيمة المضافة (TVA).

وباعتبار ضريبة القيمة المضافة ضريبةً على استهلاك الأسر، فإن الإعفاء منها يهدف إلى تخفيف العبء الضريبي عن السلع الأساسية، مثل المنتجات الغذائية (256 إعفاءاً)، أو عن قطاع الأدوية (129 إعفاءاً). وباعتبارها أيضاً ضريبةً على الاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال الثابت، فإن الإعفاء منها يهدف إلى تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات التي تعد استراتيجية للاقتصاد.

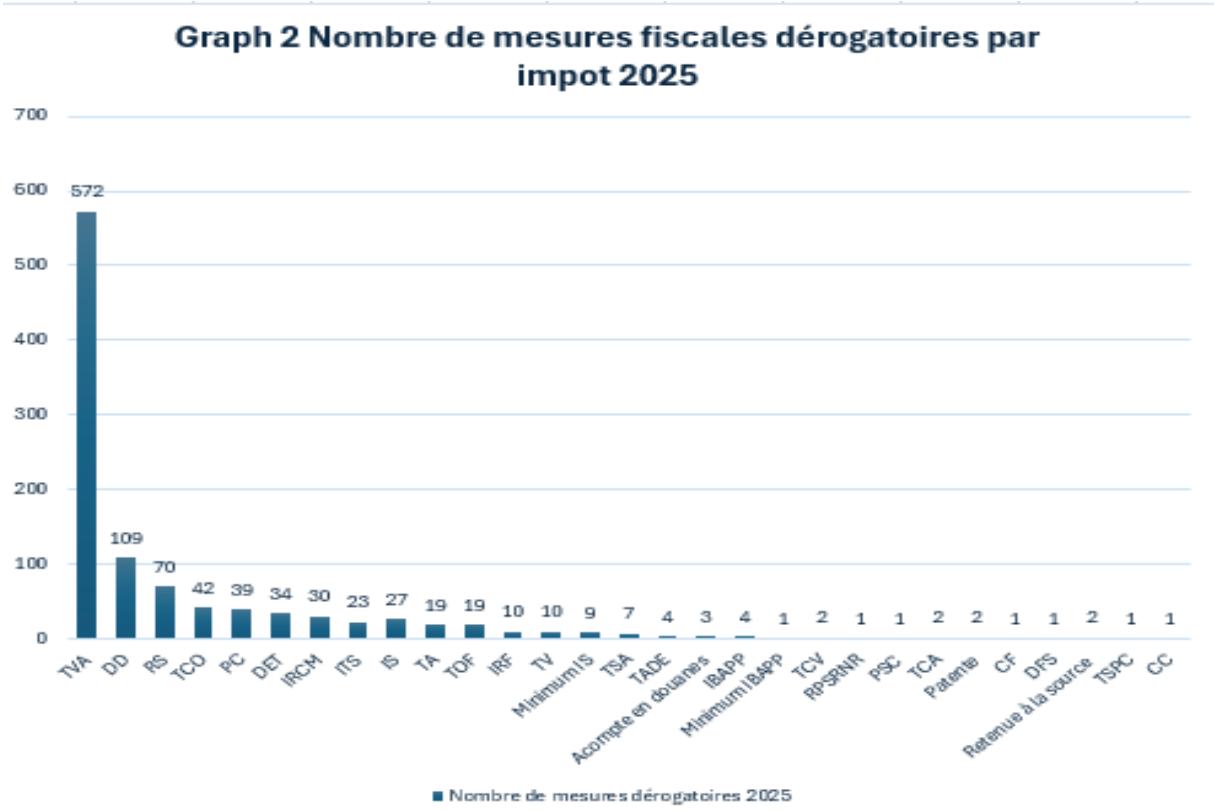
وتأتي في المرتبة الثانية الرسوم المرتبطة بحقوق الاستيراد، ولا سيما الرسوم الجمركية (DD: 109 إعفاءات ضريبية)، والإتاوة الإحصائية (RS: 70 قاعدةإعفاء)، والاقتطاع الجماعي (PC: 39 قاعدةإعفاء ضريبي)، وهي تمثل بدورها جزءاً مهماً من الإعفاءات. ويمكن النظر إلى ذلك بوصفه تشجيعاً للاستيراد ودعماً للقطاعات الاستراتيجية لتسهيل حصولها على رأس المال الإنتاجي (استيراد السلع التجهيزية).

الجدول 2

Tableau 2 : Répartition des mesures fiscales dérogatoires par type d'impôt

Impôt, Droit ou Taxe	dérogatoires 2025	Pourcentage
TVA	572	54,68%
DD	109	10,42%
RS	70	6,69%
TCO	42	4,02%
PC	39	3,73%
DET	34	3,25%
IRCM	30	2,87%
ITS	23	2,20%
IS	27	2,58%
TA	19	1,82%
TOF	19	1,82%
IRF	10	0,96%
TV	10	0,96%
Minimum IS	9	0,86%
TSA	7	0,67%
TADE	4	0,38%
Acompte en douanes	3	0,29%
IBAPP	4	0,38%
Minimum IBAPP	1	0,10%
TCV	2	0,19%
RPSRNR	1	0,10%
PSC	1	0,10%
TCA	2	0,19%
Patente	2	0,19%
CF	1	0,10%
DFS	1	0,10%
Retenue à la source	2	0,19%
TSPC	1	0,10%
CC	1	0,10%
Total général	1046	100%

Sources : Construction de l'UPF



3. توزيع الإعفاءات الضريبية حسب أهدافها

يبين تحليل الإعفاءات الضريبية للسنة الضريبية 2025 أنه من أصل 1046 إعفاءاً استثنائياً، هناك 532 إعفاءاً تستهدف أهدافاً اجتماعية و465 إعفاءاً تستهدف أهدافاً اقتصادية.

وتمثل الإعفاءات ذات الأهداف الاجتماعية والاقتصادية مجتمعة 94% من الإعفاءات الضريبية، منها 50% لأهداف اجتماعية و44% لأهداف اقتصادية.

وتدل غلبة الإعفاءات ذات الطابع الاجتماعي على توجه لإعادة التوزيع من خلال النظام الضريبي لصالح الفئات الهشة، وعلى الأهمية الممنوحة لمكافحة أوجه عدم المساواة.

وفي الوقت نفسه، تكشف الإعفاءات الاقتصادية البالغ عددها 465 إعفاءاً عن سياسة ضريبية موجهة نحو تحفيز النشاط الاقتصادي، من خلال حوافز ضريبية للمؤسسات والاستثمار الخاص.

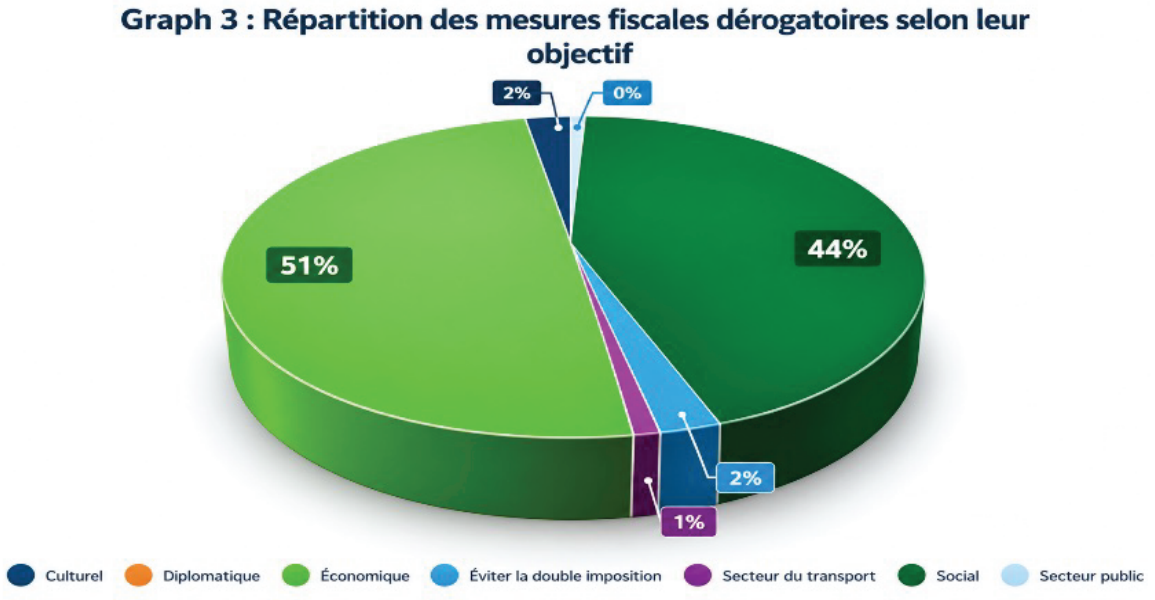
كما تجدر الإشارة إلى وجود 14 إعفاءاً يهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي، و5 إعفاءات مخصصة لدعم الثقافة، و5 إعفاءات لصالح قطاع النقل، وقاعدة واحد لصالح الامتيازات الدبلوماسية.

الجدول 3

Tableau 3 : Répartition des mesures fiscales dérogatoires selon leur objectif

Objectif de la mesure	Nombre en 2025	Pourcentage
Culturel	5	0,48%
Diplomatique	1	0,10%
Économique	465	44,46%
Éviter la double imposition	14	1,34%
Secteur du transport	5	0,48%
Social	532	50,86%
Secteur public	24	2,29%
Total général	1046	100%

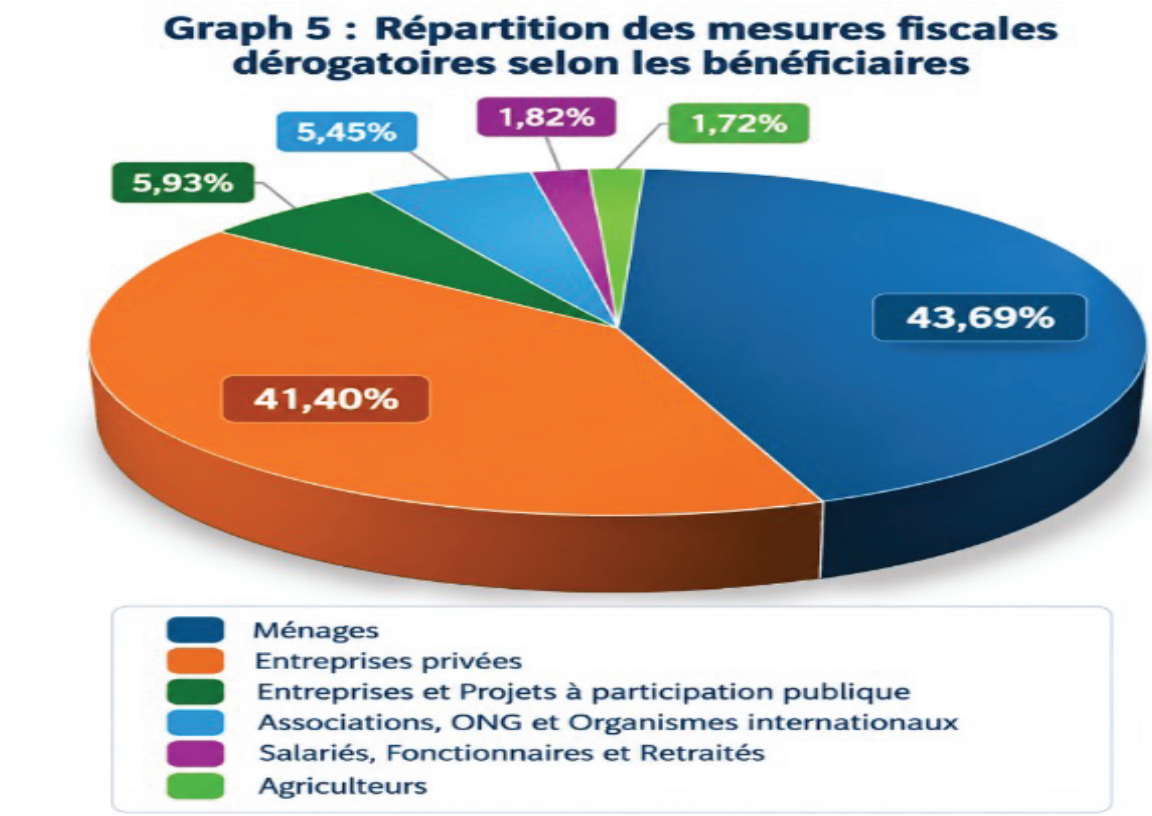
Sources : Construction de l'UPF



توزيع الإعفاءات الضريبية حسب طبيعتها

من بين 1046 إعفاءاً استثنائياً تم جردها، هناك 952 إعفاءً كلياً تمثل الغالبية الساحقة من الإعفاءات، مما يعني أن هذه السياسة الضريبية تمنح معاملة تفضيلية لبعض الأنشطة بإعفائها كلياً من بعض الضرائب أو الرسوم.

كما توجد 38 إعفاءاً تمنح معدلات مخفضة، و50 إعفاءً جزئياً، و3 تخفيضات في الوعاء الضريبي، و3 إعفاءات قد تندرج، بحسب شروط معينة، ضمن الإعفاء الكلي أو الإعفاء الجزئي.



4. توزيع الإعفاءات الضريبية حسب قطاع النشاط

يأتي قطاعا الأغذية والصحة في مقدمة القطاعات المعنية بالحوافز الضريبية. فمن بين 1046 إعفاءا ضريبيًا استثنائيًا تم إحصاؤها، تتعلق 256 إعفاءا بالمنتجات الغذائية و129 إعفاءا بالمنتجات الصيدلانية.

يستفيد قطاع التعدين من 86 إعفاءا، بهدف مواكبة توسع هذا القطاع الاستراتيجي للاقتصاد الوطني، وجذب الاستثمارات، وتسريع استغلال الموارد الطبيعية.

يستفيد القطاع الصناعي من 62 إعفاءا تحفيزيًا ضريبيًا، والقطاع الزراعي من 21 إعفاءا، وقطاع الطاقة من 18 إعفاءا.

أما قطاع النقل، فتتوزع فيه 24 إعفاءا بين النقل الجوي والبري.

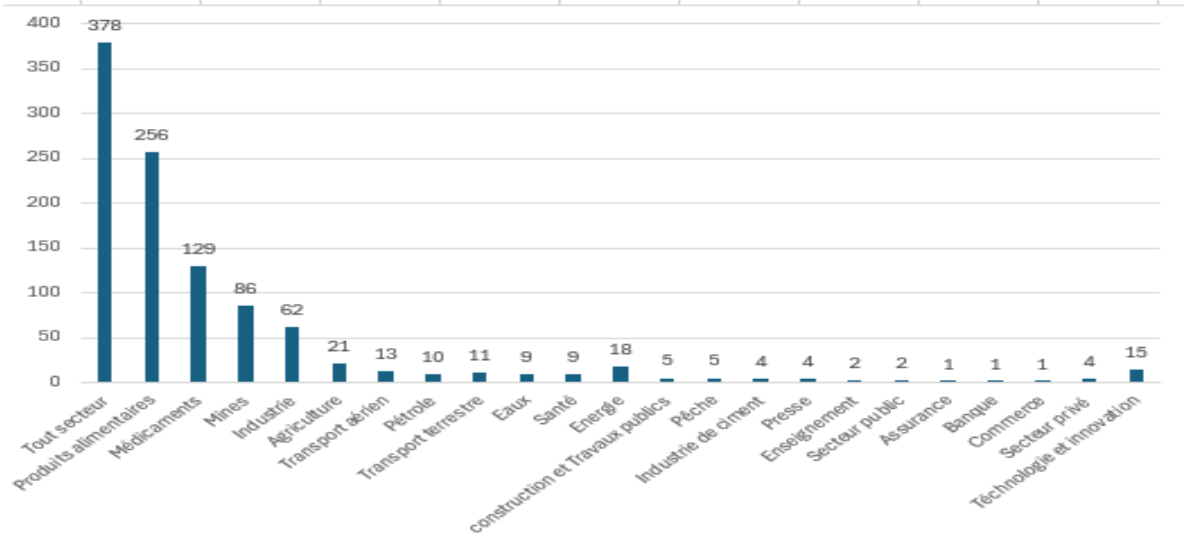
وأخيرًا، تنطبق 380 إعفاءا على عدة قطاعات في الوقت نفسه.

ويُظهر التوزيع القطاعي للإعفاءات الضريبية الاستثنائية أن أكثر القطاعات استفادة منها هي المرتبطة بالمنتجات الغذائية والأدوية، وهو ما يعكس إرادة الحفاظ على إمكانية الحصول على هذه السلع الأساسية.

الجدول 6

Tableau 6 : Répartition des mesures fiscales dérogatoires par secteur d'activité

Secteurs d'activité concernés	Nombre en 2025	Pourcentage
Tout secteur	378	36,14%
Produits alimentaires	256	24,47%
Médicaments	129	12,33%
Mines	86	8,22%
Industrie	62	5,93%
Agriculture	21	2,01%
Transport aérien	13	1,24%
Pétrole	10	0,96%
Transport terrestre	11	1,05%
Eaux	9	0,86%
Santé	9	0,86%
Energie	18	1,72%
construction et Travaux publics	5	0,48%
Pêche	5	0,48%
Industrie de ciment	4	0,38%
Presse	4	0,38%
Enseignement	2	0,19%
Secteur public	2	0,19%
Assurance	1	0,10%
Banque	1	0,10%
Commerce	1	0,10%
Secteur privé	4	0,38%
Téchnologie et innovation	15	1,43%
Total	1046	100%



5. الإعفاءات الضريبية الملغاة والإعفاءات الجديدة

يأتي قطاعا الأغذية والصحة في مقدمة القطاعات المعنية بالحوافز الضريبية. فمن بين 1046 إعفاءا ضريبيًا استثنائيًا تم إحصاؤها، تتعلق 256 إعفاءا بالمنتجات الغذائية و129 إعفاءا بالمنتجات الصيدلانية.

يستفيد قطاع التعدين من 86 إعفاءا، بهدف مواكبة توسع هذا القطاع الاستراتيجي للاقتصاد الوطني، وجذب الاستثمارات، وتسريع استغلال الموارد الطبيعية.

يستفيد القطاع الصناعي من 62 إعفاءا تحفيزيًا ضريبيًا، والقطاع الزراعي من 21 إعفاءا، وقطاع الطاقة من 18 إعفاءا.

أما قطاع النقل، فتتوزع فيه 24 إعفاءا بين النقل الجوي والبري.

وأخيرًا، تنطبق 380 إعفاءا على عدة قطاعات في الوقت نفسه.

ويُظهر التوزيع القطاعي للإعفاءات الضريبية الاستثنائية أن أكثر القطاعات استفادة منها هي المرتبطة بالمنتجات الغذائية والأدوية، وهو ما يعكس إرادة الحفاظ على إمكانية الحصول على هذه السلع الأساسية.

الجدول 7

Tableau 7 : Mesure supprimés en 2025

Nature de l'exonération	Nombre de mesu supprimée
TVA	2
TCO	2
DD	1
TCA	1
DET	1
TV	1
TA	1
Totale	9

الجدول 8

Tableau 8 : Mesures introduites en 2025

Nature de l'exonération	Nombre de mesu introduites
DET	4
min IS	1
IS	2
ITS	1
TA	1
TCA	1
TV	1
TSA	1
TSPC	1
TVA	1
CC	1
Totale	15

III. تقييم النفقات الضريبية

يعرض هذا الجزء تكلفة الإعفاءات الضريبية وفق عدة تصنيفات: حسب الضريبة والرسم، وحسب فئة الضرائب، وحسب نوع الجباية، إلخ.
وقد أُدرجت منهجية التقييم في الملاحق بهدف تقليص حجم التقرير وتيسير قراءته.

عرض موجز للنفقات الضريبية
يشمل تقييم النفقات الضريبية نطاق الضرائب والرسوم التي تُورد حصيلتها إلى ميزانية الدولة. وفي مجال الجباية الداخلية، تشمل الضرائب المقيمة: IS وIBAPP وITS وTA وTVA وTOF.
أما بالنسبة للجباية عند الاستيراد، فتشمل TVA عند الاستيراد وDD وRS وTCO على المنتجات المستوردة.
بلغت النفقات الضريبية للسنة المالية 2025 نحو 17.6 مليار أوقية جديدة (MRU).
وتبلغ خسارة إيرادات الدولة، مع ثبات العوامل الأخرى، الناتجة عن الإعفاءات الضريبية مقارنة بالنظام الضريبي المرجعي، مبلغًا يعادل 3.73% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 17% من إجمالي إيرادات الميزانية، وربع الإيرادات الضريبية (25.48%).

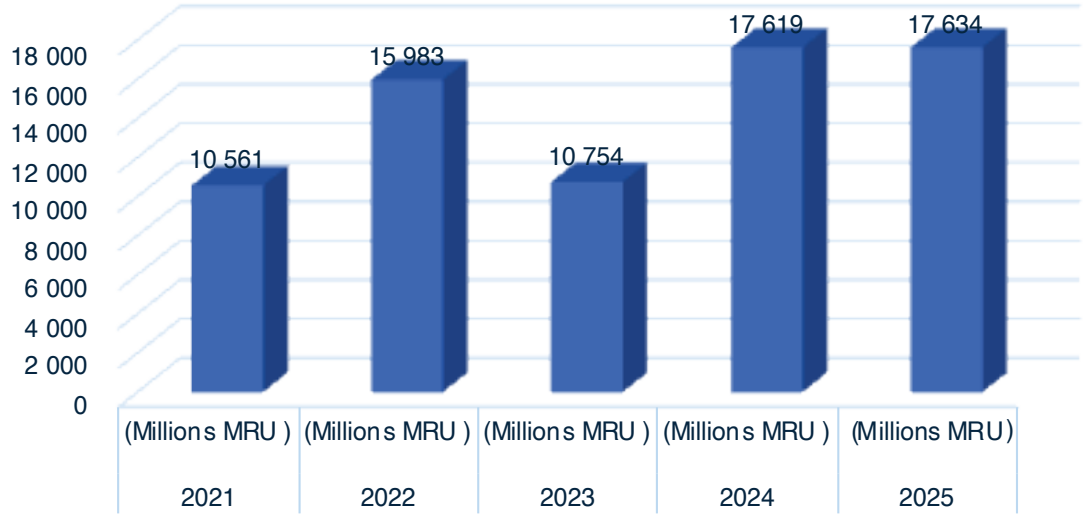
وبالمقارنة مع السنوات السابقة، ارتفعت النفقات الضريبية خلال السنوات الخمس الأخيرة من 10.5 مليارات MRU سنة 2021 إلى 15.9 مليار MRU سنة 2022، ثم انخفضت سنة 2023 إلى 10.7 مليارات MRU، قبل أن ترتفع مجددًا سنة 2024 إلى نحو 17.6 مليار MRU، وتستقر سنة 2025 عند مستوى قريب من هذا المبلغ، أي 17.6 مليار MRU. ولا تعكس هذه التطورات بالضرورة إضافة إعفاءات أو إلغاءها، بقدر ما تعود أساسًا إلى التوسع التدريجي في نطاق التقييم، الذي لا يزال غير مكتمل، وإلى تحسين منهجيات الحساب.
وتجدر الإشارة إلى أن حسابات النفقات الضريبية لسنتي 2021 و2022 أُعيدت وفق المنهجية الحسابية نفسها بهدف ضمان قابلية المقارنة.

الجدول 9

Année	2021 (Millions MRU)	2022 (Millions MRU)	2023 (Millions MRU)	2024 (Millions MRU)	2025 (Millions MRU)
Dépenses fiscales	10 561	15 983	10 754	17 619	17 634

ورغم أن المقارنة تظل تقريبية جدًا لأسباب متعددة (اختلاف نطاق التقييم، ودرجة دقة منهجية الحساب، ومدى توفر البيانات والإعفاءات الضريبية التي شملها التقييم، إلخ)، فإن التطور المبين في الرسوم البيانية أدناه يظل مؤشرًا قويًا على أهمية اعتماد مقاربة دقيقة وواضحة المعالم لتفسير هذه الفوارق وتحسين عملية تقييم النفقات الضريبية.

Graph 9 : Dépenses fiscales entre 2021 et 2025



1. النفقات الضريبية حسب الضرائب والرسوم (2019-2025)

يُجرى تقييم النفقات الضريبية، بصفة عامة، حسب كل ضريبة، كما هو مبين في جزء «منهجية الحساب». ويلخص الجدول أدناه تكلفة النفقات الضريبية حسب الضريبة خلال الفترة من 2021 إلى 2025.

الجدول 10

Tableau 10. : Répartition des coûts des dérogations fiscales par nature d'impôt de 2021 et 2025

Impôt/ Taxe	2021	%part	2022	% part	2023	%part	2024	% part	2025	% part
IS	240 018 148	2,27%	446 107 877	2,79%	529 912 270	4,93%	45 793 524	0,26%	106 788 499	0,61%
IBAPP	45 623 403	0,43%	20 792 888	0,13%	1 235 100	0,01%	2 665 100	0,02%	26 523 478	0,15%
ITS	479 971 621	4,54%	547 350 492	3,42%	703 864 230	6,54%	614 914 065	3,49%	643 083 710	3,65%
Taxe d'apprentissage	243 646	0,00%	13 154	0,00%	1 332 239	0,01%	43 670	0,00%	17 802 327	0,10%
TVA intérieure	955 687 313	9,05%	2 185 858 575	13,68%	1 409 814 802	13,11%	1 600 383 956	9,08%	2 869 707 094	16,27%
TOF	75 940 881	0,72%	90 500 505	0,57%	121 299 328	1,13%	187 526 539	1,06%	183 723 305	1,04%
TCO	15 858 470	0,15%	18 870 526	0,12%	17 734 784	0,16%	100 144 702	0,57%	308 156 246	1,75%
Droit de Douanes	4 576 169 698	43,33%	7 483 490 785	46,82%	5 555 160 220	51,65%	10 068 798 046	57,15%	7 529 577 738	42,70%
TVA Douanes	3 432 545 368	32,50%	4 201 525 917	26,29%	1 855 459 351	17,25%	3 797 904 239	21,56%	3 758 024 807	21,31%
TVA sur financement extérieur	342 014 506	3,24%	379 683 085	2,38%	151 644 087	1,41%	556 765 079	3,16%	1 069 977 661	6,07%
Redevance statistique	397 802 055	3,77%	609 260 774	3,81%	407 415 466	3,79%	643 753 919	3,65%	1 120 664 057	6,36%
Totaux	10 561 875 110	100%	15 983 454 577	100%	10 754 871 877	100%	17 618 692 839	100%	17 634 008 923	100%

وبالتركيز على تطور الحصص من حيث النسب المئوية والقيم المطلقة، يتيح تحليل الجدول 10 أعلاه استخلاص الملاحظات التالية:

- يُظهر تطور النفقات الضريبية المتعلقة بضرائب الأرباح (IS-IBAPP) اتجاهًا مستقرًا نسبيًا بوجه عام. ومن حيث القيم المطلقة، ارتفعت النفقات الضريبية على الأرباح من 285.6 مليون MRU سنة 2021 إلى 466.9 مليون MRU سنة 2022، ثم إلى 531.1 مليون MRU سنة 2023، قبل أن تنخفض بشكل ملحوظ إلى 48 مليون MRU سنة 2024، ثم إلى 106.7 ملايين MRU سنة 2025.
- ومن حيث النسبة المئوية، لم تمثل النفقات الضريبية المتعلقة بضرائب الأرباح سوى 0.28% من إجمالي النفقات الضريبية سنة 2024، مقابل 4.94% سنة 2023، بينما بلغت هذه الحصة 0.61% سنة 2025.
- بلغت النفقات الضريبية المتعلقة بـITS مبلغ 614 914 065 MRU سنة 2024، ومبلغ 643 6063 710 MRU سنة 2025.

- وفي سنة 2025، مثلت خسائر الإيرادات الناتجة عن الإعفاءات المتعلقة بـITS نسبة 3.65% من إجمالي النفقات الضريبية.
- وفيما يتعلق بـTVA الداخلية، بلغت النفقات الضريبية على التوالي 1 600 383 956 MRU و2 869 094 707 MRU في سنتي 2024 و2025، وشكلت 16% من إجمالي النفقات الضريبية سنة 2025.
- وسجلت النفقات الضريبية المتعلقة بالرسوم الجمركية مبالغ قدرها 10 مليارات MRU و7.5 مليارات MRU على التوالي في سنتي 2024 و2025. وشكلت هذه التكاليف 57% من إجمالي النفقات الضريبية سنة 2024 و42% منها سنة 2025.
- قُدرت النفقات الضريبية المتعلقة بـTVA عند الحدود الجمركية بـ3.79 مليارات MRU سنة 2024 و3.75 مليارات MRU سنة 2025، أي 21% من إجمالي النفقات الضريبية المقيمة سنة 2025؛
- وكما يتضح من الجدول 10 أعلاه، فإن الضرائب التي تولد أكبر حجم من النفقات الضريبية في سنتي 2024 و2025 هي، على وجه الخصوص، الرسوم الجمركية وTVA.

2. النفقات الضريبية حسب فئة الضرائب والرسوم

يتبين من تصنيف تكاليف النفقات الضريبية حسب فئة الضرائب أن النفقات الضريبية المتعلقة بالضرائب والرسوم على الاستهلاك تمثل 94% من إجمالي النفقات الضريبية، أي ما يعادل 16.6 مليار MRU من خسائر الإيرادات الضريبية.

الجدول 11

Tableau 11 : Répartition des dépenses fiscales évaluées par classe d'impôts pour 2024 et 2025

Classe d'impôt	DF 2024	% du Total	DF 2025	% du Total
Impôts et taxes sur la consommation (TVA, DD, RS et TCO)	16 767 749 941	95,17%	16 656 107 603	94,45%
Impôts et taxes sur le revenu (IS, IBAPP, ITS et TA)	663 416 359	3,77%	794 178 015	4,50%
TOF (taxe sur les opérations financières)	187 526 539	1,06%	183 723 305	1,04%
Totaux	**17 618 692 839**	**100,00%**	**17 634 008 923**	**100,00%**

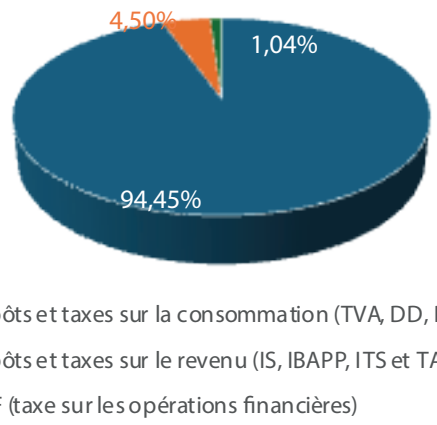
ويُقصد بالاستهلاك هنا معناه الشامل، أي استهلاك المؤسسات واستهلاك الأسر.

وتمثل الضرائب والرسوم على الدخل 4.5% من إجمالي خسائر إيرادات الدولة الناتجة عن الإعفاءات الضريبية.

وتشمل الدخول هنا دخول المؤسسات ودخول العمل.

وتُظهر هذه النتيجة أن سياسة الحوافز الضريبية موجهة بدرجة كبيرة نحو استهلاك المؤسسات (تحفيز الاستثمار) واستهلاك الأسر (الدعم الاجتماعي للقدرة الشرائية).

Graph 11 : Dépenses fiscales en 2025 par classe d'impot



3. النفقات الضريبية حسب نوع الجباية

يتمثل توزيع النفقات الضريبية حسب نوع الجباية في تقسيم تكاليفها بين الجباية الداخلية (المباشرة وغير المباشرة) والجباية عند الاستيراد.

الجدول 12

Tableau 12 : Dépenses fiscales par type de fiscalité en 2024-2025

Type de fiscalité	DF 2024	% du Total	DF 2025	% du Total
Fiscalité intérieure (IS, IBAPP, ITS, TA, TVA intérieure et TOF)	2 451 326 854	13,91%	3 847 608 414	21,82%
Fiscalité de porte (TVA au cordon douanier, DD, RS, et TCO)	15 167 365 985	86,09%	13 786 400 509	78,18%
Totaux	**17 618 692 839**	**100%**	**17 634 008 923**	**100%**

ويبين توزيع تكاليف النفقات الضريبية حسب نوع الجباية أن الجباية عند الاستيراد تستحوذ على 78% من النفقات الضريبية المقيمة سنة 2025، أي 13.7 مليار MRU، في حين تولد الجباية الداخلية خسائر في الإيرادات في حدود 21% من الإجمالي.

4. النفقات الضريبية المتعلقة بـTVA (TVA الداخلية وTVA عند الاستيراد)

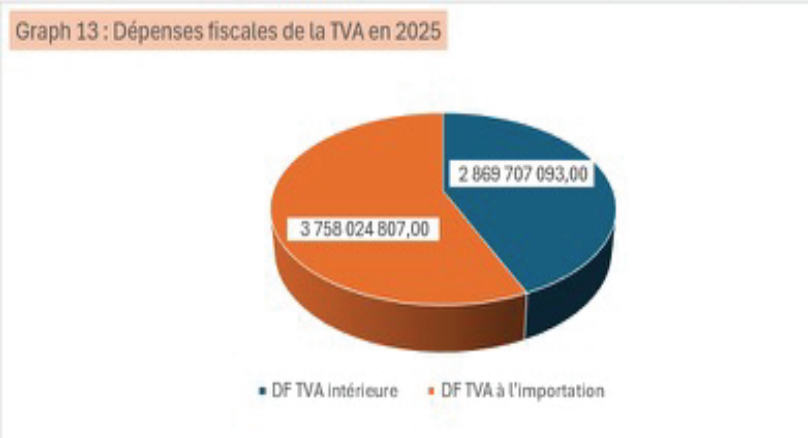
تتوزع النفقات الضريبية المتعلقة بـTVA بين النفقات الناتجة عن الإعفاءات الضريبية الخاصة بـTVA الداخلية، وتلك المتعلقة بـTVA عند الاستيراد، وهما مكونان لضريبة واحدة.

الجدول 13

Tableau 13 : Les dépenses fiscales TVA à l'intérieur et TVA à l'importation entre 2023-2025

DF TVA	2024	%part	2025	%part
DF TVA intérieure	1 600 383 956	29,65%	2 869 707 094	43,30%
DF TVA à l'importation	3 797 904 239	70,35%	3 758 024 807	56,70%
Totaux	**5 398 288 195**	**100%**	**6 627 731 901**	**100%**

يتضح من الجدول أعلاه أن حصة النفقات الضريبية المتعلقة بـTVA عند الاستيراد تمثل 56% من النفقات الضريبية الناتجة عن إعفاءات TVA.



كما نلاحظ أن النفقات الضريبية المتعلقة بـTVA ارتفعت بين 2024 و2025 من 5.4 مليارات MRU إلى 6.6 مليارات MRU. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطور يرجع بدرجة أكبر إلى توسيع نطاق التقييم منه إلى إدخال إعفاءات استثنائية جديدة.

5. النفقات الضريبية لـTVA الداخلية حسب قطاع النشاط

تتيح البيانات المتاحة في التصريح توزيع النفقات الضريبية المتعلقة بـTVA الداخلية حسب قطاع النشاط.

يُظهر تحليل الجدول أدناه أن القطاعات التي تولد أكبر حجم من النفقات الضريبية في مجال TVA الداخلية سنة 2025 هي أولاً «التجارة العامة والمهن الحرة وغيرها» بنسبة 35.61% من نفقات TVA الداخلية، تليها «المحروقات» بنسبة 26.07%، ثم صناعات الإسمنت بنسبة 11.15%.

الجدول 14

Tableau 14 : Répartition des dépenses fiscales TVA intérieure par secteur d'activité pour 2024-2025

Secteurs d'Activité	DF TVA intérieure 2024	% du total	DF TVA intérieure 2025	% du total
Agence de voyage	4 400	0,0003%	-	-
Assurances	-	-	-	-
Banques et Etablissements financiers	138 716	0,01%	192 846	0,01%
Cliniques	-	-	-	-
Commerce général, professions libérales et Autres	180 469 068	11,28%	1 021 934 038	35,61%
Distributeurs pharmaceutiques	1 327 295	0,08%	22 619 739	0,79%
EPA et Communes	-	-	-	-
EPIC	363 315 672	22,70%	87 080 363	3,03%
Forfait	65 251 411	4,08%	103 712 466	3,61%
Hydrocarbures	555 165 757	34,69%	748 051 575	26,07%
Industries, Ciments et Concessionnaires	307 238 997	19,20%	319 942 927	11,15%
Institutions Etatiques	238 031	0,01%	1 660 168	0,06%
Mines	31 866 676	1,99%	221 142 007	7,71%
Pêche	1 117 761	0,07%	40 850 254	1,42%
Pétrole	-	-	127 301 221	4,44%
Projets/ONG	-	-	-	0,00%
Télécommunication	3 843 805	0,24%	2 778 132	0,10%
Travaux public, Bâtiment, Prestataire des servic	90 406 967	5,65%	172 435 356	6,01%
Totaux	**1 600 383 956**	**100%**	**2 869 707 094**	**100%**

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف للقطاعات لا يستند إلى تصنيف موحد ومنسق بين مختلف الهيئات المعنية (DGI وDGD وANSADE، إلخ).

6. النفقات الضريبية المتعلقة بالائتمان الضريبي

تنص الأحكام الضريبية الواردة في القانون رقم 97-008 الصادر بتاريخ 21 يناير 1997، المعدل بالأمر رقم 2006-001 المتضمن قانون المالية، والمرسوم رقم 97-053 الصادر بتاريخ 3 يونيو 1997، والمقرر MF/0452 الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1997، على تطبيق نظام القانون العام على جميع الصفقات العمومية التي تبرمها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

وتتحمل الدولة الموريتانية العبء الضريبي المرتبط بتنفيذ هذه الصفقات في شكل تمويل مشترك.

وتُقدر التكاليف الناتجة عن نظام التكفل والتمويل المشترك على النحو التالي:

الجدول 15

Tableau 15 : Evaluation des dépenses fiscales relatives au crédit d'impôt entre 2023-2025

Droit ou Taxe	2023	2024	2025
TVA	151 644 087	556 765 079	1 069 977 661
TCO	14 756 587	29 178 147	23 116 455
DD	113 053 583	401 397 882	731 489 692
RS	8 045 705	30 313 379	57 900 732
Totaux	**287 499 962**	**1 017 654 487**	**1 882 484 540**

الخاتمة

يمثل تقرير النفقات الضريبية لسنة 2025 ثالث تقرير سنوي تعده وحدة السياسة الضريبية منذ إنشائها.
قُدر إجمالي النفقات الضريبية، التي تمثل خسارة في إيرادات ميزانية الدولة نتيجة الإعفاءات الاستثنائية، هذه السنة بمبلغ 17.6 مليار MRU.

ويمثل هذا المبلغ: 3.73% من الناتج المحلي الإجمالي؛ و16.67% من إجمالي إيرادات الميزانية؛ و25.48 % من الإيرادات الضريبية لميزانية 2025.

ويُظهر تحليل الإعفاءات الضريبية المحصاة (1046 إعفاءا من مصادر مختلفة) هيمنة TVA من حيث عدد الإعفاءات الضريبية (572 قاعدةإعفاء ضريبي)، تليها الرسوم الجمركية بـ109 إعفاءات استثنائية. وبحسب الأهداف المتوخاة، تتصدر الأهداف الاجتماعية والاقتصادية (536 و457 إعفاءا استثنائيًا على التوالي).

وتكون الإعفاءات الضريبية، في الغالب، كاملة (97% من الإعفاءات)، وهو ما يدل على ضعف التخصيص والاستهداف.

ومن إجمالي تكلفة النفقات الضريبية، تمثل الرسوم الجمركية (DD) نسبة 42.7% وتمثل TVA نسبة 37.58%، أي ما مجموعه 80% لهاتين الضريبتين.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن تقييم النفقات الضريبية (خسائر إيرادات ميزانية الدولة الناتجة عن الإعفاءات الضريبية) يشمل 09 ضرائب للدولة تمثل الجزء الأساسي من الإيرادات الضريبية.

ويواجه تقييم الضرائب المتبقية مشكلة في توفر البيانات، غير أن أثرها على مستوى النفقات الضريبية يُرجح أن يكون محدودًا بالنظر إلى ضآلة حصتها في الإيرادات.

ومن شأن بذل جهد معتبر لتحسين توفر وجودة الإحصاءات الضريبية الملائمة لحساب النفقات الضريبية أن يتيح، مستقبلاً، توسيع نطاق التقييم.

وفي هذا الإطار، يتعين:

- تعميم الالتزام بالتصريح بالقواعد غير الخاضعة للضريبة على جميع الضرائب؛
- ضمان متابعة صارمة لاحترام تعميم وزير المالية، تطبيقًا للمادة 12 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF)، فيما يخص إدخال إعفاءات ضريبية استثنائية جديدة؛
- تعزيز التنسيق بين وزارة المالية والقطاعات المعنية كلما تعلق الأمر بإدخال إعفاءات ضريبية جديدة؛
- الشروع، بدعم فني من الشركاء، في دراسات أثر الإعفاءات بهدف ترشيد الحوافز الضريبية وفقًا لمدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المتوخاة.